

## رئيس مجلس الإدارة

### تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

يسرني، بالنيابة عن مجلس إدارة البنك العربي المتحد، أن أقدم لكم تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

في ظل ما يشهده السوق من ظروف صعبة، واصل الإلتعاش الإقتصادي نموه مدعوماً بحركة الاقتراض المستمرة لتمويل أنشطة القطاع العام في أبو ظبي بشكل خاص، والنمو القوي في القطاع الخاص الأكثر تنوعاً في دبي وتحديداً في القطاعات الرئيسية للتجارة والمواصلات والسياحة.

على خلفية تحسن البيئة الإقتصادية، تمكن البنك العربي المتحد بفضل أدائه القوي من جني الفوائد بواسطة نموذج الأعمال القائم على تركيز أنشطته المصرفية داخل الإمارات المتحدة العربية ما أتاح للبنك تحقيق نتائج مالية قياسية في العام ٢٠١٤، حيث بلغ صافي الأرباح عن الفترة المذكورة ٦٠٥ مليون درهم، بزيادة وقدرها ١٠٪ مقارنة مع العام ٢٠١٣. وشهدت كافة وحدات الأعمال في البنك نمواً مستداماً في الميزانية العمومية خلال فترة الاثنى عشر شهر الماضية. وارتفعت القروض والسلفيات للعملاء بنسبة ١٧٪ لتصل إلى ١٧,٩ مليار درهم في حين حققت ودائع العملاء زيادة ملحوظة بنسبة ٢٤٪ لتصل إلى ١٨,٧ مليار درهم.

واستمر الأداء الجيد لمحافظ الإئتمان خلال العام ٢٠١٤ مقارنة مع القطاع المصرفي ككل، في حين حافظنا على مستويات مقبولة ومناسبة لإجمالي التعرضات للمخاطر. وعلى الرغم من إتخاذ البنك خطوات كبيرة تهدف إلى تعزيز محافظ الموجودات في السنوات السابقة، فسيبقى التركيز الأساسي على تحسين الميزانية من أجل تحقيق العوائد المستدامة وذلك في ظل النمو المتواصل الذي يحققه البنك. وعليه سنواصل مراجعة تقنيات إدارة المخاطر وتحسينها تماشياً مع أفضل الممارسات.

وبفضل الدعم والإرشاد الذي نلقاه من البنك التجاري القطري من منطلق الشراكة الإستراتيجية بين البنكين، نتبع حالياً نموداً ميسراً للأعمال نسعى من خلاله لأن نصبح البنك الأفضل لعملائنا من الأفراد والشركات، وللمساهمة في تحقيق ازدهار دولة الإمارات العربية المتحدة وتقديم القيمة الفعالة للمساهمين.

ونتيجة لذلك، يوصي مجلس الإدارة بتوزيع أرباح عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ على النحو التالي، وذلك مع مراعاة الحصول على الموافقة المسبقة للمصرف المركزي:

ألف درهم	
٧٣٧,٤٩٤	<b>الرصيد الافتتاحي للأرباح غير الموزعة كما في ١ يناير</b>
٦٠٥,٤٠٨	أرباح السنة
٢,٦٥٩	المحول من احتياطي إعادة التقييم
(٢٩٨,٩٢٠)	أرباح موزعة في العام ٢٠١٣
١,٠٤٦,٦٤١	<b>الرصيد المتاح للتخصيص</b>
	<b>التوزيع المقترح من الأرباح</b>
(٦٠,٥٤١)	المحول إلى الاحتياطي الخاص
(٦٠,٥٤١)	المحول إلى الاحتياطي القانوني
(١٠,٨٠٠)	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
٩١٤,٧٥٩	<b>رصيد الأرباح غير الموزعة في ٣١ ديسمبر</b>

وبناء على موافقة الجمعية العمومية على اقتراح توزيع الأرباح المعروض عليها، سيرتفع إجمالي حقوق المساهمين إلى ٢,٩١٢ مليار درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، مقابل ٢,٤٨٢ مليار درهم في نهاية العام ٢٠١٣. واستناداً إلى ذلك، يقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بنسبة ١٠٪ من رأس المال المدفوع عن العام ٢٠١٥ أي ما يساوي ١١٤,٦ مليون درهم مضافاً إليها ما نسبته ٢٠٪ من رأس المال المدفوع أي ما يساوي ٢٢٩,٢ مليون درهم يتم توزيعها على شكل أسهم منحة، على أن يتم الحصول على الموافقة المسبقة للمصرف المركزي والجمعية العمومية.

في الختام، انتهز هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى مجلس الإدارة حيث ساهم تفانيه وإرشاداته بتحقيق هذا النجاح المتواصل. وأعبر بالنيابة عن مجلس الإدارة عن خالص تقديري لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة على الدعم غير المحدود الذي تقدمه للقطاع المالي والمصرفي. كما أودّ التشديد على تقديرنا للمصرف المركزي وكافة الهيئات التنظيمية والرقابية التي يخضع لها البنك، على دعمهم المستمر والقيم لنا. ولا يفوتني في النهاية شكر البنك التجاري القطري على توجيهه المتواصل وشراسته الاستراتيجية. وإلى ذلك، فإننا وبإذن الله نتطلع إلى تحقيق المزيد من النجاح في العام ٢٠١٥.

فيصل بن سلطان بن سالم القاسمي

رئيس مجلس الإدارة

٢١ يناير ٢٠١٥